

أثر سياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة من 1990-2020

ألاء سلمان**

د.علي أحمد**

د.رضوان العمار*

(الإيداع: 27 تشرين الأول 2025، القبول: 8 كانون الثاني 2026)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من أثر سياسات الانضباط المالي على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة الممتدة من 1990 ولغاية 2020. لتحقيق هدف الدراسة، تم تطبيق مجموعة من الاختبارات الإحصائية، اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF)، Phillips-Peron (PP) test للتحقق من استقرارية المتغيرات، و Zivot and Andrews (1992) للتحقق من وجود كسر هيكلي في السلاسل الزمنية. كما تم تطبيق Hodrick-Prescott filter (HP) لحساب الرصيد الأولي المعدل دورياً. توصلت الدراسة عند التحقق من مدى تطبيق سياسات الانضباط المالي في الجمهورية العربية السورية باستخدام الرصيد الأولي المعدل دورياً أن هنالك 13 حلقة انضباط مالي قد تم تنفيذها خلال الفترة الممتدة 1990 ولغاية 2020. بينت النتائج المتعلقة بأثر سياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي، إلى وجود أثر إيجابي لسياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي

الكلمات المفتاحية: سياسات الانضباط المالي، الرصيد الأولي المعدل دورياً، Hodrick-Prescott filter (HP)، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

* أستاذ، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.
** مدرس، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.
*** طالبة دكتوراه، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، اللاذقية، سورية.

The Impact of Fiscal Consolidation Policies on Economic Growth in the Syrian Arab Republic during 1990–2020

Dr. Radwan al_amar *

Dr. Ali ahmad **

Aalaa salman ***

(Received: 27 October 2025, Accepted: 8 January 2026)

ABSTRACT

This study aimed to examine the impact of fiscal consolidation policies on the real economic growth rate in Syria over the period from 1990 to 2020. To achieve the research objective, a series of statistical tests were applied, including the Augmented Dickey–Fuller (ADF) test and the Phillips–Perron (PP) test to verify the stationarity of the variables, as well as the Zivot and Andrews (1992) test to check for structural breaks in the time series. Additionally, the Hodrick–Prescott (HP) filter was used to calculate the cyclically adjusted primary balance (CAPB).

The findings revealed that 13 episodes of fiscal consolidation were implemented in the Syrian Arab Republic during the study period, based on CAPB as a measurement criterion. Furthermore, the results indicated a positive, albeit modest, impact of fiscal consolidation policies on economic growth.

Keywords: Fiscal consolidation policies, Cyclically adjusted primary balance, Filter Hodrick–Prescott, Real economic growth, RGDP.

• Professor, Finance and Banking Department, Faculty of Economics, Latakia University. latakia, Syria.

•• Lecturer, Economics & Planning, Economy Faculty, Latakia University. latakia, Syria.

••• PhD Student, Finance and Banking Department, Faculty of Economics, Latakia University, latakia, Syria.

1. المقدمة:

تُعد سياسات الانضباط المالي من الأدوات المحورية التي تعتمد عليها الحكومات لضبط إيقاع الاقتصاد الكلي وضمان استدامة أوضاع المالية العامة. ويُقصد بها مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تقليص العجز في الميزانية العامة، الحد من تراكم الدين العام، وتحقيق كفاءة أعلى في إدارة الإنفاق والإيرادات، سواء عبر ترشيد الإنفاق الجاري، أو إعادة هيكلة الدعم، أو توسيع القاعدة الضريبية. ومع تصاعد الأزمات المالية والاقتصادية العالمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة – من أزمة الديون في أمريكا اللاتينية وآسيا، إلى الأزمة المالية العالمية (2007-2009)، ثم أزمة جائحة كوفيد-19 – تعززت أهمية هذه السياسات في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

وقد أصبحت سياسات الانضباط المالي تُقاس بشكل رئيسي من خلال التغير في "الرصيد الأولي المعدّل دورياً (Cyclically Adjusted Primary Balance – CAPB)، وهو مؤشر يُستخدم لعزل أثر الدورة الاقتصادية على الميزانية، مما يتيح تقييماً أدق للجهد المالي الحقيقي الذي تبذله الحكومات دون تحيُّز ناتج عن تقلبات النمو أو الإيرادات الدورية. وبذلك يُشكل الـ CAPB أداة معيارية معتمدة لمقارنة سياسات الانضباط المالي بين الدول وعبر الزمن (Alesina et al., 2019, PP6). لقد تزايدت الدعوات لتطبيق انضباط مالي صارم بعد تفاقم عجز الميزانيات وارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما مع إدراك أن الاستدانة العامة ليست خياراً بلا تكلفة، بل ترتبط بمخاطر مالية، سوقية وسيادية على المدى المتوسط والبعيد. من هنا، برز الانضباط المالي كحل لاستعادة الثقة في الأسواق المالية، وتثبيت التوقعات التضخمية، بالإضافة إلى تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار الخاص (Afonso, 2015, PP9).

ومع ذلك، فقد أثار هذا التوجه جدلاً واسعاً داخل الأوساط الاقتصادية. إذ يرى الاتجاه الكينزي أن الانضباط المالي خصوصاً عندما يُطبق في سياق ركودي أو عبر تقليص الإنفاق الاجتماعي والاستثماري – يُفضي إلى أثر انكماشى على الطلب الكلي، ما يؤدي إلى تباطؤ النمو وارتفاع البطالة، خاصة في الأجل القصير. تُظهر دراسات متعددة (Blanchard & Leigh, 2018; Fatàs & Summers, 2013) أن المضاعف المالي يكون أكثر حدة في أوقات الأزمات، وأن تطبيق النقش في هذه الظروف قد يزيد الوضع سوءاً.

في المقابل، يدافع التيار غير الكينزي مدعوماً بدراسات مثل (Giavazzi & Pagano, 1990) و (Alesina et al., 2019) عن ما يُعرف بظاهرة "الانكماشات التوسعية"، مشيراً إلى أن الانضباط المالي يمكن أن يُسهم في تعزيز الثقة، وخفض أسعار الفائدة، وزيادة الاستثمارات الخاصة، بل وتحقيق نمو اقتصادي حتى في الأجل القصير، شريطة أن يُبنى على تقليص الإنفاق الجاري بدلاً من رفع الضرائب.

أما المدرسة النيوكلاسيكية، فتُعزز هذا الاتجاه من خلال نظريات مثل تكافؤ ريكاردو، وفرضية المزاحمة، والتي تفترض أن الأفراد يتوقعون ارتفاع الضرائب مستقبلاً في حال استمرار العجز، وبالتالي يقللون استهلاكهم في الحاضر. لكن حين تتبنى الحكومة سياسة مالية مسؤولة، فإنها تُرسل إشارات إيجابية للأسواق تدفع المستهلكين والمستثمرين لزيادة إنفاقهم وتقتهم بالاقتصاد (Molnar, 2013, PP11).

وبين هذه الاتجاهات، تُظهر العديد من الدراسات أن أثر الانضباط المالي ليس ثابتاً أو موحّداً، بل يعتمد على سياق التطبيق، فإذا طُبّق في بيئة اقتصادية نامية تعاني من فجوات تمويلية وغياب مؤسسات رقابية فعالة، فقد يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي حاد. أما إذا جاء ضمن برنامج إصلاحى متكامل يتضمن إصلاحات هيكلية ومؤسسية، فقد يُسهم في استعادة التوازن الكلي وتحفيز النمو المستدام.

لذا، لم يعد من الكافي تحليل الانضباط المالي من منظور تقني بحت، بل أصبح من الضروري دمج التحليل المالي مع السياق الكلي والمؤسسي والاجتماعي. وهذا ما يدفع نحو تبني مفهوم الانضباط المالي المرن (Flexible Austerity)، الذي لا يُفرض

بشكل صارم وعام، بل يُصمم بحسب ظروف كل اقتصاد، ويُنفذ بتدرج يراعي الأثر الاجتماعي والتموي ويزان بين الضرورة المالية والحساسية الاقتصادية.

بالنسبة لسوريا فقد انطلقت في التسعينيات سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الهامة والهادفة إلى تحديث الاقتصاد السوري، وذلك بناءً على الانفتاح على باقي العالم مع زيادة الاعتماد على قوى السوق وتوسيع دور القطاع الخاص. أما في ظل الأحداث الأمنية والعقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها سوريا منذ مطلع 2011 فكان هنالك سعي لوجود سياسة مالية فعالة لتفعيل الإصلاح المالي والاقتصادي وتحسين التوازن المالي العام للدولة. بالرغم من ذلك، فإن السياسات المالية خلال كامل الفترة لم تكن محصنة من التحديات البنوية كضعف التحصيل الضريبي، اتساع النفقات الجارية، محدودية قاعدة الإنتاج القابل للضريبة، وغياب المساءلة المالية، ما جعل من سياسات الانضباط في حين تم تطبيقها أقرب إلى إدارة عجز مزمن لا إلى تخطيط مالي موجه نحو النمو.

2. مشكلة البحث:

يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلين التاليين:

- هل طبقت الحكومة السورية استراتيجيات وسياسات لتحقيق الانضباط المالي من خلال التحكم بالإنفاق أو الإيراد
- هل هنالك أثر لسياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة الممتدة من 1990-2020؟

3. أهمية البحث:

تتبع الأهمية العلمية لهذا البحث من أهمية سياسات الانضباط المالي والدور الحاسم الذي تؤديه في ضبط أوضاع المالية العامة للدول، خاصة في الاقتصادات التي تواجه اختلالات مزمنة في الميزانية العامة وتحديات تمويلية متراكمة كما هو الحال في سوريا. ويتميز هذا البحث باعتماده على الرصيد الأولي المعدل دورياً (CAPB) كمؤشر رئيس لقياس الانضباط المالي، مما يتيح تمثيلاً أكثر دقة وموضوعية للجهود والإجراءات المقصودة التي اتخذتها السلطات المالية، بعيداً عن تأثيرات الدورة الاقتصادية الظرفية.

وتكمن الإضافة العلمية الأساسية لهذا البحث في أنه يُعد من أوائل الدراسات التطبيقية التي تتناول أثر سياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي في سوريا ضمن إطار زمني طويل وتحليل كمّي منهجي.

4. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل وتقييم أثر سياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة من 1990 إلى 2020، وذلك من خلال استخدام الرصيد الأولي المعدل دورياً (CAPB) كمؤشر كمي رئيسي لقياس جهود الانضباط المالي بصورة تعكس السياسات الفعلية المعتمدة بعيداً عن التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي.

5. فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث من خلال الفرضيات التالية:

- طبقت الحكومة السورية استراتيجيات وسياسات لتحقيق الانضباط المالي من خلال التحكم بالإنفاق أو الإيراد
- يوجد أثر لسياسات الانضباط المالي القائمة على الانفاق والإيراد العام على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية.

6. منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة بغرض تحليل تطور اتجاه سياسات الانضباط المالي في الجمهورية العربية السورية والتحقق من أثرها على النمو الاقتصادي. كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي المتضمن الأدوات الإحصائية والقياسية الملائمة لغرض الدراسة.

7. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة (فرج وعبد اللطيف، 2018): دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الانضباط المالي كآلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال فترة ما بعد 2003، حيث واجه الاقتصاد العراقي تحديات هيكلية وسياسية عميقة. وركزت الدراسة على تقييم فعالية السياسات المالية في تحقيق التوازن المالي والاستقرار الاقتصادي مع معالجة التحديات المرتبطة بالإيرادات العامة، الإنفاق الحكومي، والعجز المالي. عملت الدراسة على تحليل تطور الإيرادات العامة والنفقات الحكومية خلال الفترة الزمنية من 2004 ولغاية 2016، ودراسة مسار العجز المالي وعلاقته بالاستقرار الاقتصادي. بالإضافة إلى تقييم العلاقة بين الانضباط المالي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي مثل التضخم، البطالة، والنمو الاقتصادي. تم قياس سياسات الضبط المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، وهي: نسبة العجز أو الفائض المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مرونة الإنفاق الحكومي تجاه الإيرادات، الإنفاق على القطاعات الإنتاجية مقابل القطاعات الاستهلاكية.

خلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي غير المنضبط خلال فترة الدراسة ساهم في تفاقم معدلات التضخم وزيادة الفجوة بين الإيرادات والنفقات. وأن من التحديات التي واجهت الانضباط المالي في العراق، هي الاعتماد الكبير على إيرادات النفط كمصدر أساسي للإيرادات العامة. كما أظهرت الدراسة أن ضعف الانضباط المالي أدى إلى تقلبات كبيرة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، خاصة التضخم والنمو الاقتصادي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Kuncoro, 2021): The potential growth impact of fiscal consolidations

أثر النمو المحتمل لسياسات الانضباط المالي

تحققت هذه الدراسة من جدوى تنفيذ سياسات الانضباط المالي في أندونيسيا، ومعرفة تأثير هذه السياسات على النمو الاقتصادي. تم استخدام عدد من المتغيرات، وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، والاستثمار الحكومي، بالإضافة إلى عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للانضباط المالي، مع التركيز على تغييرات هذه النسب عبر الزمن للفترة الممتدة من 1983 ولغاية 2019.

تم تطبيق نماذج Probit & Logit وفحوصات المتانة بوساطة قيمة القصوى الثنائية (Binary Extreme Value) ونماذج Tobit. هذه النماذج ساعدت في تحليل كيفية تأثير استراتيجيات الانضباط المالي، سواء كانت تعتمد على خفض الإنفاق أو زيادة الإيرادات (مثل الضرائب)، على الأنشطة الاقتصادية وخاصة الناتج المحلي الإجمالي.

أشارت النتائج إلى أن حجم الإيرادات الحكومية كان أقل من الإنفاق الحكومي، الأمر الذي دل على أن زيادة الإيرادات الحكومية أقل ضرراً على النمو الاقتصادي من خفض النفقات. كما لم تؤدي سياسات الانضباط المالي إلى إعاقة النمو الاقتصادي، وإنما ساهمت بتحفيظه على المدى القصير.

2. دراسة (Arizala et al., 2021): The Impact of Fiscal Consolidations on Growth in Sub-Saharan Africa

تأثير إجراءات الانضباط المالي على النمو في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

بحثت الدراسة أثر سياسات الانضباط المالي المعتمدة على الإنفاق العام والإيرادات على الناتج في بلدان إفريقيا الجنوبية خلال الفترة 1990-2016، بالاستناد إلى منهج التكوين الذي يفترض أن خفض الإنفاق الاستثماري أكثر تأثيراً على الناتج مقارنة

بخفض الإنفاق الجاري أو زيادة الإيرادات. ولتحديد فترات الانضباط المالي، تم اعتماد الرصيد الأولي المعدل دورياً (CAPB) وفقاً لـ (Fedelino et al. 2009)، مع استخدام مجموعة من المتغيرات المالية والاقتصادية الكلية ذات الصلة. اعتمدت الدراسة على أسلوب أخطاء التنبؤ (Forecast Errors) ومنهج الإسقاطات المحلية (Local Projections) لتقدير الآثار قصيرة ومتوسطة الأجل للصدمات المالية على الناتج. وأظهرت النتائج أن سياسات الانضباط المالي القائمة على خفض الإنفاق الجاري أدت إلى انخفاض محدود في الناتج، في حين كان الأثر الانكماشى أكبر عند خفض الإنفاق الاستثماري. كما بينت أن الضبط المالي القائم على الإنفاق الجاري وزيادة الإيرادات كان أقل ضرراً على النشاط الاقتصادي مقارنة بال ضبط القائم على تقليص الاستثمار العام، مع مساهمة بعض إجراءات الانضباط في خفض التضخم وتعزيز مصداقية السياسة الاقتصادية.

3. دراسة (Summers & Fatás, 2017): The Permanent Effects of Fiscal Consolidation

الآثار الدائمة للضبط المالي

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي، في ظل ما شهدته العديد من الاقتصادات، ولا سيما المتقدمة منها، من تراجع في الناتج، وارتفاع في مستويات الدين العام، وتباطؤ في النمو. وقد دفع ذلك عدداً كبيراً من الدول إلى تبني سياسات انضباط مالي تمثلت في تقليص الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري. واعتمدت الدراسة منهجية (Blanchard and Leigh 2013) القائمة على تقدير المضاعفات المالية لقياس أثر سياسات الضبط المالي على النمو الاقتصادي، باستخدام بيانات ربع سنوية لعينة من الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة 2007-2017. وتم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل: ما قبل الأزمة، ومرحلة ما بعد الموجة الأولى للأزمة، ومرحلة تسوية آثارها. كما تم الاستعانة ببيانات متوقعة للناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2021 بغرض مقارنة المسار المتوقع مع المسار الفعلي، والتحقق من مدى استمرارية آثار الأزمة وسياسات الضبط المالي خلال الفترة 2009-2011. واستخدمت الدراسة اختبار استمرارية أخطاء التنبؤ (Persistence of Forecast Errors) لقياس دوام الصدمات، إلى جانب تقدير نموذج المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) لتقييم الأثر طويل الأجل للانضباط المالي. وأظهرت النتائج وجود آثار سلبية مستدامة لسياسات الانضباط المالي على الناتج المحلي الإجمالي، مع عدم قدرة هذه السياسات على إعادة الناتج إلى مستواه السابق للأزمة، بالتوازي مع استمرار ارتفاع مستويات الدين العام.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتقاطع الدراسة الحالية مع الأدبيات السابقة في اهتمامها بتحليل أثر سياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي، إلا أنها تتفرد بتركيزها على الحالة السورية خلال الفترة (1990-2020)، وهي بيئة نادرة البحث في هذا المجال. بخلاف معظم الدراسات التي استخدمت مؤشرات تقليدية، اعتمدت هذه الدراسة على الرصيد الأولي المعدل دورياً (CAPB) لتحديد حلقات الانضباط، مما يوفر قياساً أدق للسياسات المالية المقصودة بعد تحييد أثر الدورة الاقتصادية. كما تختلف الدراسة من حيث السياق، إذ تمثل سوريا نموذجاً لاقتصاد هش ومتقلب تأثر بشدة بالأزمات، وهي ظروف لم تُبحث بعمق في الأدبيات السابقة. بذلك، تسعى الدراسة إلى سد فجوة معرفية وتحقيق إضافة علمية جديدة في مجال تحليل السياسات المالية في الدول التي تمر بتحويلات حادة.

4. الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم سياسات الانضباط المالي وأهميتها:

تشكل سياسات الانضباط المالي أحد الأعمدة الجوهرية لإدارة المالية العامة الرشيدة، إذ تهدف إلى تحقيق توازن مستدام بين الإنفاق العام والإيرادات الحكومية بما يضمن استقرار الأوضاع المالية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط والطويل. ولا يقتصر دور هذه السياسات على ضبط المؤشرات المالية فحسب، بل يمتد ليشمل تعزيز القدرة التخطيطية

للدولة في تصميم برامج مالية واعية تستند إلى مفاضلات اقتصادية واجتماعية دقيقة، بما يسهم في الحد من تفاقم الأزمات الاقتصادية والتخفيف من آثارها السلبية على معدلات النمو والتشغيل. كما تؤدي سياسات الانضباط المالي دوراً محورياً في تعزيز مصداقية السياسة المالية، وتحسين ثقة الفاعلين الاقتصاديين، بما ينعكس إيجاباً على مناخ الاستثمار والتنمية وعلى كفاءة تخصيص الموارد المتاحة.

ويُعرف الانضباط المالي بأنه قدرة الحكومة على إدارة وتنفيذ عملياتها المالية بكفاءة وانتظام، وبما يضمن سلامة واستدامة المالية العامة على المدى الطويل (Mulas–Granados, 2005). وبذلك يمثل الانضباط المالي شرطاً ضرورياً لاعتماد سياسة مالية متوازنة تقوم على الحد من الإفراط في الإنفاق العام، وضبط مستويات العجز ضمن حدود قابلة للاستدامة، من دون الإخلال بالأهداف التنموية والاجتماعية للدولة. كما يشكل هذا الانضباط أداة مؤسسية رقابية تساهم في الحد من الانحرافات في تنفيذ الموازنات العامة، وتعزز من الشفافية والمساءلة، وتفرض قيوداً على السلوك المالي التوسعي غير المنضبط للحكومات، خاصة في الفترات التي تسبق الاستحقاقات السياسية أو تشهد ضغوطاً اجتماعية متزايدة.

ورغم ما قد تحققه زيادة الإنفاق العام من مكاسب سياسية قصيرة الأجل أو آثار تحفيزية آنية، إلا أن الإفراط في هذا الإنفاق غالباً ما يترتب عليه ارتفاع الأعباء الضريبية مستقبلاً، وتفاقم احتياجات التمويل، وزيادة الاعتماد على الاقتراض العام. الأمر الذي يجعل تحقيق الانضباط المالي هدفاً استراتيجياً لضمان العدالة بين الأجيال في توزيع الموارد والتكاليف، وتجنب تحميل الأجيال القادمة أعباء ديون متراكمة. ومن هذا المنطلق، يعد غياب الانضباط المالي أحد الأسباب الرئيسة لتفاقم العجز المالي وتراكم الدين العام، وما يصاحب ذلك من مخاطر تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة وتقلل من قدرتها على الاستجابة للصدمات الاقتصادية (Alesina & Perotti, 1997, p. 8).

ثانياً: طريقة قياس سياسات الانضباط المالي:

من أجل قياس الانضباط المالي بشكل موضوعي، يعتمد الاقتصاديون على الرصيد الأولي المعدل دورياً (Cyclically Adjusted Primary Balance – CAPB). وهو مؤشر يتيح تقييماً دقيقاً للجهود المالية الحقيقية للحكومة من خلال عزل تأثيرات التقلبات الدورية على الميزانية. ويستبعد هذا الرصيد مدفوعات الفائدة على الدين، ويركز فقط على الفرق بين الإيرادات والنفقات التشغيلية المعدلة وفقاً لمستوى النشاط الاقتصادي المحتمل، ما يجعله أداة مركزية في تقييم الاستدامة المالية (Alesina & Ardagna, 2010, Afonso, 2015).

يُظهر CAPB ما سيكون عليه رصيد الموازنة إذا كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته الإنتاجية (full capacity)، دون تأثيرات الركود أو الازدهار، وبالتالي يُعد مؤشراً هيكلياً يعكس موقف السياسة المالية الحقيقي، بصرف النظر عن التقلبات الظرفية. تستخدمه الحكومات لتقدير حجم الإصلاحات المالية المطلوبة، وتقييم كفاءة السياسات المالية، وتوجيه الإنفاق العام في إطار حدود الموارد المتاحة، وليس فقط وفقاً للضغوط السياسية أو المطالب الاجتماعية المتزايدة (Fatas & Mihov, 2003; Romer & Romer, 2010).

لحساب CAPB، لا بد من تقدير الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (Potential Output) الذي يمثل مستوى النشاط الاقتصادي المستدام طويل الأجل. ولتحقيق ذلك، تُستخدم طريقة Hodrick–Prescott Filter، وهي أداة إحصائية تُستخدم لفصل الاتجاهات طويلة الأمد عن التقلبات الدورية في السلاسل الزمنية الاقتصادية (Hodrick–Prescott, 1980). يعتمد هذا المرشح على فصل المكون الدوري (Cycle) عن مكون الاتجاه (Trend)، مما يسمح بعزل أثر دورة الأعمال وتحديد ما إذا كان الاقتصاد يعمل فوق أو دون طاقته الكامنة. ويُستخدم Hodrick–Prescott على نطاق واسع من قبل البنوك المركزية وصناعات السياسات لتحديد الفجوة الإنتاجية (Output Gap)، التي تُعد أساساً لتعديل الرصيد المالي وتقدير CAPB بدقة.

يساعد هذا النهج في توفير تقدير أكثر موضوعية لحلقات الانضباط المالي، وتحديد الفترات التي شهدت جهداً مالياً فعلياً مقابل تلك التي تأثرت بظروف دورية مؤقتة، ما يُشكل أساساً لتحليل العلاقة بين الانضباط المالي والنمو الاقتصادي.

ثالثاً: أثر سياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي:

أظهرت الدراسات تبايناً في تأثيرات سياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي وبين وجود آثار إيجابية وأخرى سلبية. فيما يتعلق بالآثار السلبية بدايةً أوضحت الدراسات أنه من الناحية النظرية، من المحتمل ألا يكون للتغيرات في السياسة المالية، في ظل ظروف محددة، أي تأثيرات على إجمالي الطلب إذا توقع الأفراد الفوائد الضريبية المستقبلية الناتجة عن تخفيض الديون وعملوا على تعديل مدخراتهم بطريقة تعوض الارتفاع في المدخرات العامة. ولكن من الناحية العملية، فقد يظهر هذا التأثير السلبي جلياً على الاستثمار العام والاستهلاك الحكومي بنسبة كبيرة مقارنةً بتأثيرها السلبي الأقل على التحويلات والضرائب (Barrell et al., 2012). ويتم عزو ذلك إلى، أن التغيرات التي قد تحدث على جانب الاستثمار والاستهلاك الحكومي قد تؤثر بشكل مباشر بالنشاط الاقتصادي، بينما ينتقل تأثير التغيرات في التحويلات والضرائب بشكل غير مباشر عبر تأثير الأفراد والشركات الأمر الذي من المحتمل أن يساهم بشكل أكبر إلى تعديل سلوك الادخار لديهم. كما لاحظ الباحثون عند تعقب آثار تخفيضات الإنفاق المتعلق بالمعاشات التعاقدية على النمو الاقتصادي، تغير في اتجاه التأثير اعتماداً على كيفية تنفيذ هذا التخفيض. ففي حال قد تم إجراء هذا التخفيض على معاشات المتقاعدين الحاليين، وجدوا تشابهاً في آثاره مع التخفيض في التحويلات وذلك من ناحية نتيجته سلبية المضاعفة على النمو الاقتصادي. بينما وجدوا تأثيرات إيجابية على الطلب، مع توسع العرض وتحريك لعجلة النمو الاقتصادي، عندما تم التخفيض على شكل رفع سن التقاعد.

وبدوره أشار Barbiero & Cournède (2013) إلى الآثار السلبية لتخفيضات الإنفاق على الإنتاج، وخصوصاً في حال تم إجراء التخفيض على السلع أو الخدمات العامة التي تعزز النمو ولا ينتجها السوق بشكل كافٍ. حيث أشار الباحثان إلى أنه قد أدت تخفيضات في الاستثمار العام أو الإنفاق الحكومي على التعليم، إلى نتائج سلبية على الأداء الاقتصادي. كما أدت التخفيضات الحاصلة في الرعاية الصحية والاجتماعية إلى خفض نصيب الفرد من الإنتاج عن طريق التقليل من المعروض من العمالة والإنتاجية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2007). وقد لاحظ كل من Whiteford & Adema (2007) و Johansson et al. (2008) أن لتخفيضات في الإنفاق على الرعاية الاجتماعية تأثيراً أكثر غموضاً على نصيب الفرد من الناتج من خلال قناتين تعملان في اتجاهين متعاكسين. فمن جانب، يمكن أن تؤدي هذه التخفيضات إلى زيادة المشاركة في سوق العمل، وزيادة الناتج الفردي. ومن جانب آخر، يمكن أن تؤدي مثل هذه التخفيضات إلى زيادة مستوى الفقر، مما يعيق تكوين رأس المال البشري ويؤدي إلى انخفاض الناتج على المدى الطويل للفرد.

من جانب آخر، قد أكد كل من (Tanaka, 2003; Cournède and Gonand, 2006; Barbiero and Cournède, 2013; Afonso and Tovar Jalles, 2013) على دور أدوات سياسات الانضباط المالي في تعزيز مستوى الإنتاج على المدى الطويل الأجل من خلال تحسين كفاءة الاقتصاد وتوفير الموارد اللازمة للنمو. حيث أشارت الدلائل في الاقتصادات إلى أنه أدى تقليص إنفاق الحكومات إلى زيادة الإنتاج على المدى الطويل. وقد تم تفسير هذا النمو الحاصل في الإنتاج نتيجة خفض الإنفاق الحكومي القائم على جانب الإعانات الحكومية المقدمة وخصوصاً في جانب إعانات البطالة، إلى تعزيز فرص العمل ونصيب الفرد من الإنتاج مقارنة ببقائها على حالها دون تغيير¹.

¹ أكد كل من Jaumotte & Pain (2005) و Hagemann (2012) أن هنالك بعض أنواع الدعم المقدم من قبل الحكومات قد يساهم في النمو الاقتصادي، وخصوصاً ذلك المتعلق بالدعم المقدم لتشجيع أنشطة البحث والتطوير

وبشكل عام، من المرجح أن يكون التأثير الصافي للتخفيضات الإنفاق الحكومي على للفرد سلبياً أو إيجابياً تبعاً للقناة التي يجري التعامل معها وهنا يجب على القائمين على رسم سياسات الانضباط المالي أخذ الحيطة والحذر لاختيار القناة الأكثر مساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي وبالتالي الأداء الاقتصادي.

كما وأنه يمكن أيضاً لبعض الإيرادات أن تساهم بشكل إيجابي في الإنتاج طويل الأجل عندما تعزز استخدام أو تخصيص أكثر كفاءة للخدمات أو الموارد الاقتصادية وتقلل من هدرها، بالتالي تزيد من مستوى الإنتاجية. فقد تؤدي سياسات الانضباط المالي القائمة على إجراء تعديلات على الضرائب ورفع العبء الضريبي إلى تقليل المعروض من العمالة وتراكم رأس المال، إلا أن لها آثار طويلة الأجل تتجه نحو زيادة الإنتاج والعمل على موازنة الإنفاق الرأسمالي. بالمقابل قد تؤدي سياسات الانضباط المالي القائمة على الإيرادات إلى تقليل الإمكانات الإنتاجية للاقتصاد، بحيث تؤدي إلى تقليل عرض عوامل الإنتاج والإنتاج على الأجل الطويل (Tanaka, 2003; Bouis et al., 2011).

9. النتائج والمناقشة:

اختبارات تطبيق سياسات الانضباط المالي:

تشمل النتائج عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث، ومن ثم عرض نتائج البحث حول تطبيق سياسات الانضباط المالي، أثرها على النمو الاقتصادي:

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة):

للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية وعدم احتوائها على جذر وحدة، تم استخدام ثلاثة اختبارات متكاملة، وهي: أولاً، اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller – ADF) الذي يُستخدم للتحقق من استقرار السلسلة الزمنية عبر ثلاثة نماذج مختلفة (بدون ثابت، مع ثابت، ومع ثابت واتجاه)، حيث تنص فرضية العدم H_0 على وجود جذر وحدة (أي أن السلسلة غير مستقرة)، بينما الفرضية البديلة H_1 تفيد بأن السلسلة مستقرة. يتم رفض H_0 إذا كانت القيمة الاحتمالية (value) p أقل من 5%.

ثانياً، اختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron – PP)، وهو اختبار غير معلمي يتعامل مع التغيرات الذاتية في الأخطاء دون الحاجة لفترات تأخير كما في اختبار ADF، ويعتمد على الفرضيات ذاتها حيث H_0 تشير إلى وجود جذر وحدة، و H_1 إلى الاستقرار، ويتم القبول أو الرفض بنفس الآلية.

ثالثاً، اختبار (Zivot-Andrews)، والذي يتميز بقدرته على التعامل مع الكسرات الهيكلية داخل السلسلة الزمنية دون الحاجة لتحديد توقيتها مسبقاً، من خلال ثلاث معادلات تسمح بتغير في الثابت، أو في الميل، أو في كليهما. في هذا الاختبار، تنص فرضية العدم H_0 على وجود جذر وحدة دون كسر هيكلية، بينما الفرضية البديلة H_1 تفيد بأن السلسلة مستقرة بوجود كسر هيكلية. ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من المستوى المعنوي، مما يشير إلى استقرار السلسلة رغم وجود تغير هيكلية. تُعد هذه الاختبارات خطوة أساسية قبل تطبيق نماذج القياس الاقتصادي لضمان دقة النتائج وتفسيرها ضمن إطار زمني واقعي ومتزن.

يعرض الجدول (1) والجدول (2) نتائج تطبيق كل من اختبار ADF، PP، Zivot and Andrews لكل من الناتج المحلي الإجمالي (RGDP)¹، النفقات الأولية والتي تمثل الفرق بين النفقات الحكومية وفوائد خدمة الدين العام (PEXP)، الإيرادات الحكومية (REV).

¹ يظهر الملحق 1 الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي تم الحصول عليه من قبل المكتب المركزي للإحصاء

الجدول رقم (1): اختبار ADF و PP للمتغيرات محل الدراسة

المتغيرات	ADF		PP	
	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول
RGDP	0,55678 (0,6884)	2,4698 (0,0154)**	1,85244 (0,3492)	2,4255 (0,0172)**
PEXP	0,04246 (0,2244)	6,48458 (0,000)***	2,7535 (0,9978)	5,77158 (0,000)***
REV	1,9189 (0,619)	3,702634 (0,0095)***	2792401 (0,2096)	5,0343 (0,0003)***

ملاحظات: تشير القيم داخل الجدول إلى قيم الـ t-statistics؛ وتشير القيم بين أقواس () إلى قيم الاحتمال p-value، وتشير النجوم إلى مستويات الدلالة حيث تشير ** إلى استقرارية المتغير عند مستوى 5%، وتشير *** إلى استقرارية المتغير عند مستوى 1%.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 10

الجدول رقم (2): نتائج اختبار جذر الوحدة Zivot and Andrews (1992)

المتغيرات	Zivot and Andrews (1992)	
	فترة الاختلال الهيكلي	مؤشر الاختبار
RGDP	2012	-6,905533 (0,00072)***
PEXP	2015	-6,54467 (0,00012)***
REV	2015	-2,28344 (0,00066)***

ملاحظات: تشير القيم داخل الجدول إلى قيم الـ t-statistics؛ وتشير القيم بين أقواس () إلى قيم الاحتمال p-value، وتشير النجوم إلى مستويات الدلالة حيث تشير ** إلى استقرارية المتغير عند مستوى 5%، وتشير *** إلى استقرارية المتغير عند مستوى 1%.

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 10

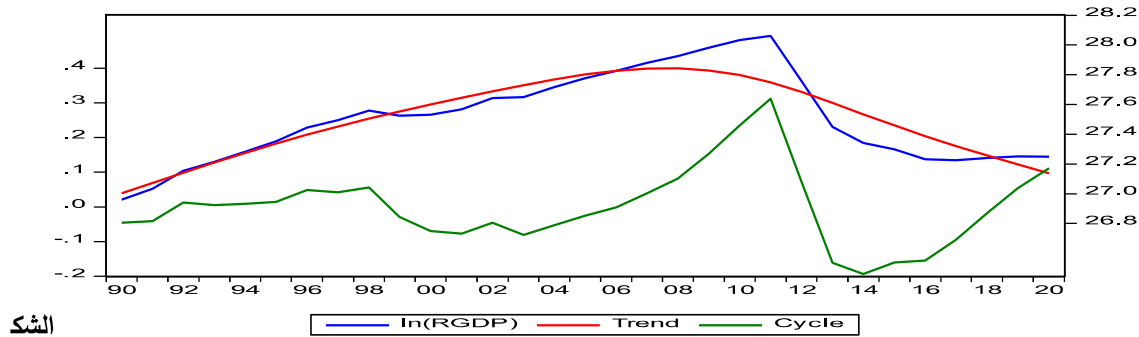
كما هو موضحاً في الجدول (1) تشير نتائج الاختبارين (ADF) و (PP) إلى أنهما ليسوا ذو دلالة إحصائية عند المستوى، بالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم الذي ينص على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات تحوي جذر وحدة بالتالي غير مستقرة، ونرفض الفرض البديل. وتظهر النتائج عند تطبيق الفرق الأول أنه تم رفض الفرض العدم، وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن السلاسل الزمنية مستقرة. أما فيما يتعلق باختبار Zivot and Andrews يظهر الجدول (2) نتائج الاختبار إلى أنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، بالتالي تم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة بظل وجود كسر هيكلي.

اختبار HODRIC-PRISCOTT:

يعد (HP) هو تقنية رياضية مصممة لتحليل سلسلة زمنية إلى مكوناتها الهيكلية (الاتجاهية) والدورية، ويستخدم على نطاق واسع في الاقتصاد لفصل التقلبات أو الدورات قصيرة المدى عن الاتجاه طويل المدى للمتغير. يحقق مرشح HP ذلك عن طريق تقليل انحرافات الناتج المحلي عن اتجاهه، للوصول إلى سلسلة زمنية مهذبة له، وذلك من خلال تصغير تباين الناتج حول هذه السلسلة المهذبة

يظهر الشكل البياني (1) تحليل سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستخدام HP Filter نظرة أكثر وضوحاً للمسار الاقتصادي والتذبذبات التي حصلت خلال الفترة الممتدة من 1990 ولغاية 2020 وذلك من خلال تحليل السلسلة إلى مكون الاتجاه الذي يمثل المسار الاقتصادي طويل المدى ومكون دوري الذي يشير إلى الانحرافات قصيرة الأجل عن الاتجاه.

Hodrick-Prescott Filter (lambda=100)



الشك

ل (1): سلسلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحللة باستخدام HP Filter

وفيما يلي تحليل لكلتا السلسلتين المستخرجين باستخدام HP Filter:

1- سلسلة الاتجاه (Trend Series): يظهر الشكل البياني السابق أن السلسلة الزمنية المتعلقة بمكون الاتجاه الخاص بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (اللون الأحمر)، إذ نلاحظ زيادة في عنصر الاتجاه زيادة ثابتة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عام 1990 و 2010، الأمر الذي يشير إلى وجود نمو اقتصادي مستدام خلال هذه الفترة مع توسع بالقيمة الحقيقية. بينما ابتداءً من عام 2011، يظهر الشكل البياني تباطؤ ملحوظ في معدل نمو مكون الاتجاه، إذ بدأ هذا الاتجاه بالانخفاض بشكل واضح، الأمر الذي يعكس التأثير الشديد للأزمة على المرافق الاقتصادية والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية.

2- السلسلة الدورية (Cyclical Series): يظهر الشكل البياني (1) المكون الدوري الذي يلتقط التذبذبات حول الاتجاه طويل الأجل (اللون الأخضر)، حيث تشير القيم الإيجابية (توسع اقتصادي) إلى الفترات التي كان فيها الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من اتجاهه الطويل الأجل، بينما القيم السلبية (انكماش اقتصادي) عندما كان أدناه. بمعنى تشير الفترات الإيجابية (توسع) للمكون الدوري والتي كانت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والتي بلغ ذروتها في عام 2011، إلى الأوقات التي كان فيها الاقتصاد السوري أعلى من المسار المتوقع على المدى طويل الأجل، والأمر الذي يعزى إلى زيادة الاستثمار، ارتفاع مستوى الصادرات وغيرها من المحفزات الاقتصادية. أما ما بعد 2011، فيظهر الشكل البياني تعديلاً كبيراً يعكس العواقب الاقتصادية المباشرة للأزمة، بالإضافة إلى انخفاض حاد في عام 2013 واستمرار القيم السلبية. يعكس هذا الأمر الأداء الاقتصادي المنخفض الذي كان أقل بكثير من إمكاناته والذي يعزى بشكل مباشر إلى الأزمة.

تصميم الرصيد الأولي المعدل دورياً (CAPB) Cyclical Adjusted Primary Balance:

يمثل الرصيد الأولي المعدل دورياً (CAPB) أحد الأدوات المهمة في تحليل سياسات الانضباط المالي، حيث يُحسب كفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الأولية بعد تعديل كل منهما وفقاً للتغيرات الدورية في النشاط الاقتصادي. وتتم عملية التعديل

عبر مراعاة الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والناتج الممكن، بهدف عزل التأثيرات الناجمة عن الدورة الاقتصادية وتقديم صورة أكثر دقة للسياسة المالية الهيكلية.

في هذا السياق، تُستخلص الإيرادات المعدلة دورياً بناءً على حساسيتها لفجوة الناتج، أي مدى تفاعل الإيرادات مع التغيرات في النشاط الاقتصادي. وتُقاس هذه الحساسية باستخدام نموذج انحدار يعتمد على مقارنة الناتج الاسمي بالممكن. وكلما كانت هذه الحساسية موجبة، دلّ ذلك على أن الإيرادات الحكومية تميل إلى الارتفاع مع زيادة الناتج الاقتصادي فوق مستواه الممكن. وبالمثل، تُعدّل النفقات الحكومية الأولية (باستثناء مدفوعات فوائد الدين) وفقاً لفجوة الناتج، حيث يتم تقدير مدى استجابتها للدورة الاقتصادية عبر نماذج انحدار مشابهة. وتشير القيمة الإيجابية للحساسية إلى زيادة في النفقات الأولية خلال فترات التوسع الاقتصادي.

أما فيما يخص تحديد حلقات الانضباط المالي، فقد تم الاستناد إلى أدبيات اقتصادية متقدمة مثل (Alesina et al., 1998)؛ (Alesina & Ardagna, 2012) لتعريفها بأنها فترة تحقق فيها تحسن في الرصيد الأولي المعدل دورياً بنسبة لا تقل عن 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة واحدة على الأقل. ويُعد هذا المعيار أساساً عملياً لتحديد ما إذا كانت الحكومة قد دخلت فعلاً في مسار انضباط مالي ذي دلالة هيكلية، وهو ما يساعد على التمييز بين التعديلات المؤقتة وتلك المستندة إلى تغييرات جوهرية في السياسة المالية.

وبما أن يمثل الرصيد الأولي المعدل دورياً الفرق بين الإيرادات العامة المعدلة دورياً والنفقات العامة الأولية المعدلة دورياً، ولتحقيق هذه المعادلة لابد من البداية حساب حساسية كل من الإيرادات العامة والنفقات الأولية لفجوة الناتج المحلي الإجمالي سيتم الاستعانة بنموذج ¹ARIMA بدلاً من معادلة الانحدار العادية وذلك بسبب أن السلاسل الزمنية لكل من الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممكن غير مستقرة عند المستوى وإنما مستقرة عند الفرق الأول، كما سيتم إدخال متغير وهمي يمثل التاريخ الكسر الهيكلي المتعلق بسلسلة الإيرادات الحكومية والنفقات الأولية الحكومية والذي تم الحصول عليه من خلال اختبار Zivot-androws وهو عام 2015.

يظهر الجدول (3) نتائج تطبيق نموذج ARIMA (1,1,3) لقياس حساسية الإيرادات الحكومية لفجوة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونتائج تطبيق نموذج ARIMA (3,1,5) لقياس حساسية النفقات الأولية الحكومية لفجوة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

بالنسبة لنموذج ARIMA (1,1,3)، يشير الثابت في المعادلة إلى متوسط الإيرادات الحكومية (البالغة 66.22) وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%. تشير قيمة المعامل (α) السالبة والتي تقيس حساسية الإيرادات الحكومية لفجوة الناتج (البالغة -22.61) والدالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، إلى وجود علاقة عكسية بين الإيرادات الحكومية وفجوة الناتج. يشير هذا الأمر إلى أن السياسات المتبعة من قبل الحكومة السورية هي سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية (Countercyclical Fiscal Policy) وليست مسابرة لها (De Rato, 2004). بمعنى أنه كل ما اتسعت فجوة الناتج كنتيجة لوجود ركود اقتصادي، تميل الإيرادات الحكومية إلى الانخفاض لتحفيز الاقتصاد مقارنة بالاتجاه²، والعكس صحيح. تشير قيمة المتغير الوهمي DUMMY والذي يمثل الكسر الهيكلي في تاريخ 2015 (البالغ -0.33) وهي سالبة إلى دلالاته الإحصائية عند مستوى دلالة 1%. وقد يعود الأثر في ذلك إلى الأثر السلبي الذي أحدثته الأزمة السورية على الأداء الاقتصادي وبالتالي على قدرة الدولة على تحقيق إيرادات مما أدى إلى انخفاضها. تشير قيمة معاملات نموذج ARIMA AR(1) و MA(3) إلى أنهما ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1%.

¹ تم تطبيق نموذج ARIMA وفق منهجية Jenkins & Box (1976)

² فقد تؤدي عوامل مثل انخفاض الدخل، انخفاض الانفاق الاستهلاكي، وانخفاض أرباح الشركات إلى انخفاض الإيرادات الضريبية (ضريبة الدخل، ضريبة الشركات). بالعكس عندما تضيق فجوة الناتج وتصبح إيجابية (كنتيجة لوجود توسع اقتصادي) تميل الإيرادات إلى الزيادة.

بالنسبة لنتائج تطبيق نموذج ARIMA (3,1,5)، يشير الثابت في المعادلة إلى متوسط النفقات الأولية الحكومية (البالغة 19.16) وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1%. تشير قيمة المعامل (β) السالبة والتي تقيس حساسية النفقات الأولية الحكومية لفجوة الناتج (البالغة -19.07) والدالة إحصائياً عند مستوى دلالة 1%، إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات الأولية الحكومية وفجوة الناتج. بمعنى أنه كل ما اتسعت فجوة الناتج (انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون الناتج المحلي الإجمالي المحتمل) كنتيجة لوجود ركود اقتصادي، تميل النفقات الأولية الحكومية إلى الزيادة. يتم وصف السياسات المتبعة من قبل الدولة أنها سياسات مالية معاكسة للتقلبات الدورية (Countercyclical Fiscal Policy) وليست مسايرة لها (De Rato, 2004). تشير قيمة المتغير الوهمي والذي يمثل الكسر الهيكلي في تاريخ 2015 (البالغ -0.33) وهي سالبة إلى دلالاته الإحصائية عند مستوى دلالة 1%. وقد يعود الأثر في ذلك إلى الأثر السلبي الذي أحدثته الأزمة السورية على الأداء الاقتصادي والذي ترافق مع ازدياد النفقات الحكومية في محاولة لتغطية آثارها السلبية. تشير قيمة معاملات نموذج ARIMA (3) و MA(5) إلى أنهما ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1% و 5% على التوالي.

الجدول رقم (3): نموذج ARIMA (1,1,3) ونموذج ARIMA (3,1,5)

نتائج تطبيق نموذج ARIMA (1,1,3) لقياس حساسية الإيرادات الحكومية لفجوة الناتج			
المتغيرات	المعاملات المقدرة	T-Statistic	P-value
الثابت	22,66411	2,780261	0,0104**
(α)	-22,61198	-2,781397	0,0114**
DUMMY	-0,331217	-2,999367	0,0062***
AR (1)	0,999958	6,998169	0,0000***
MA (3)	0,997786	4,444768	0,0002***
ونائج تطبيق نموذج ARIMA (3,1,5) لقياس حساسية النفقات الأولية الحكومية لفجوة الناتج			
الثابت	19,1615	6,746920	0,0000***
(β)	-19,0706	-6,66749	0,0000***
DUMMY	-0,79779	-1,80878	0,0034***
AR(3)	0,55534	3,12899	0,004***
MA(5)	0,76251	0,33272	0,0310**
ملاحظات: تشير القيم داخل الجدول إلى قيم الـ t-statistics؛ وتشير القيم بين أقواس () إلى قيم الاحتمال p.value، وتشير النجوم إلى مستويات الدلالة حيث تشير *** إلى استقرارية المتغير عند مستوى 5%، وتشير *** إلى استقرارية المتغير عند مستوى 1% عند 1%			

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 10

ننتقل إلى بناء الرصيد الأولي المعدل دورياً Cyclically Adjusted Primary Balance الذي يمثل الرصيد الأولي المعدل دورياً الفرق بين الإيرادات المعدلة دورياً والفرق بين النفقات الأولية المعدلة دورياً. ثم سيتم تحديد حلقات الانضباط المالي بناءً على ما تم اختياره في الدراسات السابقة، وهو:

- نقول إن هنالك حلقة انضباط مالي، في حال شهد الرصيد الأساسي المعدل دورياً $CAPB_t$ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً بمقدار 0,5 % على الأقل خلال سنة واحدة.

بالتالي لم نتمكن من رفض الفرضية الأولى التي نصت على أنه: طبقت الحكومة السورية استراتيجيات وسياسات لتحقيق الانضباط المالي من خلال التحكم بالإنفاق أو الإيراد.

يظهر الملحق (2) نتائج رصيد الموازنة المعدل دورياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالإضافة إلى تحديد للسنوات التي ظهر فيها تطبيق لسياسات الانضباط المالي.

أثر سياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي:

يظهر الجدول (4) نتائج اختبار أثر سياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج $ARIMA(1,1,0)$ وذلك باستخدام كل من المتغيرات التالية، وهي: سياسات الانضباط المالي الحالية، سياسات الانضباط المالي التأخيرية، النمو الاقتصادي التأخيري، ومتغير وهمي يمثل الكسر الهيكلي في عام 2012، والذي تم الحصول باستخدام نموذج ZIVOT، حيث يأخذ القيمة 1 في تاريخ الكسر وصفر فيما عدا ذلك.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار أثر سياسات الانضباط على معدل النمو الاقتصادي

Dependent Variable: D(ECONOMIC_GROWTH)				
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)				
Date: 08/31/24 Time: 19:08				
Sample: 1991 2020				
Included observations: 30				
Convergence achieved after 20 iterations				
Coefficient covariance computed using outer product of gradients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000602	0.000278	2.166546	0.0409
CONS	0.005685	0.040679	0.139761	0.0023
DUMMYECO	-0.013276	0.002918	-4.549246	0.0001
CONS(-1)	-0.017763	0.069599	-0.255220	0.8008
ECONOMIC_GROWTH(-1)	0.682986	0.056744	12.03618	0.0000
AR(1)	0.460298	0.227703	-2.021215	0.0550
SIGMASQ	1.90E-06	5.16E-07	3.685977	0.0012
R-squared	0.844227	Mean dependent var	0.000364	
Adjusted R-squared	0.803591	S.D. dependent var	0.003553	
S.E. of regression	0.001575	Akaike info criterion	-9.860826	
Sum squared resid	5.70E-05	Schwarz criterion	-9.533880	
Log likelihood	154.9124	Hannan-Quinn criter.	-9.756233	
F-statistic	20.77514	Durbin-Watson stat	2.119167	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	-46			

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات البرنامج القياسي EViews 10

حيث تشير قيمة المعامل (C) (0.0005)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، إلى أن النمو الاقتصادي سيكون إيجابياً في ظل ثبات جميع المتغيرات.

كما تشير قيمة معامل سياسات الانضباط الحالية (CONS) (0.00568)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 1%، الأمر الذي يشير إلى وجود أثر إيجابي لسياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي إلا أنه طفيف. بالتالي فإن تطبيق سياسات الانضباط المالي يؤدي إلى استقرار اقتصادي، الأمر الذي يتعارض مع وجهة النظر الكينزية. حيث تنص هذه النظرية على أن للنقش المالي أثر انكماش على النمو الاقتصادي سواء كان ناجم عن انخفاض أو زيادة الضرائب.

وبما أن سورية خلال فترة الدراسة فقد مرت بمرحلة اقتصادية بسبب العديد بما في ذلك الصراعات السياسية والاقتصادية. غالباً ما تكون السياسات المالية الصارمة أداة حكومية لمحاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في التضخم وتحقيق الاستدامة المالية. بالتالي قد تعزى الزيادة الطفيفة في النمو الاقتصادي كاستجابة لهذه السياسات يمكن أن تعزى إلى: أولاً، من المحتمل أن تكون سياسات الانضباط المالي قد ساهمت في تحسين المالية العامة، وقلل بالتالي من الضغوط التضخمية وساهم في

تحسين مناخ الاستثمار. ثانياً: من المحتمل أن يكون تطبيق سياسات الانضباط المالي قد عزز الثقة في الاقتصاد، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو الدوليين، مما شجع على الاستثمار وساهم في دعم النمو الاقتصادي. توافقت هذه النتيجة مع كل من دراسة (Arze del Granado et al. (2012 و Franzese (2002).

تشير قيمة معامل المتغير الوهمي (DUMMYECO) (-0.0132)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، إلى وجود أثر سلبي للكسر الهيكلي في عام 2012 على النمو الاقتصادي وساهم بانخفاضه. يعزى ذلك إلى الأزمة السورية وآثارها السلبية التي سببتها للمرافق الاقتصادية والبنى التحتية للدولة.

تشير قيمة معامل سياسات الانضباط التأخيرية ((CONS(-1) (-0.0177)، وهي غير دالة إحصائياً، بالتالي ليس هنالك أثر لسياسات الانضباط السابقة على النمو الاقتصادي. قد يعزى ذلك إلى أن تأثير السياسات المالية في سورية من المحتمل أن يكون قد ضعف بمرور الوقت، الأمر الذي أدى عدم وجود استمرارية أو اتساق في تطبيق هذه السياسات أو تغيير في الأولويات السياسية والاقتصادية. توافقت هذه النتيجة مع دراسة Brender & Drazen (2005).

تشير قيمة معامل النمو الاقتصادي التأخيري ((ECONOMIC-GROTH(-1) (0.682)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، الأمر الذي يدل على وجود تأثير إيجابي للنمو السابق على النمو الحالي. قد يعزى ذلك بأن للنمو السابق مؤشراً على استدامة النمو، خاصة إذا كانت الحكومة قادة على الاستفادة من الفترات السابقة من الاستقرار النسبي. توفقت هذه النتيجة مع دراسة Franzese (2002). تشير قيمة (1) AR (0.420)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10%، حيث أن الأداء الاقتصادي في فترة معينة يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على الأداء في الفترات اللاحقة.

فيما يتعلق بمؤشرات جودة النموذج، تشير قيمة R-squared (0.844227)، بمعنى أن حوالي 84.4% من التباين في النمو الاقتصادي يمكن تفسيره بالمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج. كما تشير قيمة Adjusted R-squared إلى أن التعديلات في النموذج تأخذ في الحسبان المتغيرات التفسيرية. وتشير قيمة F-Statistic (20.77)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%.

على الرغم من أن تأثير هذه السياسات إيجابي ودال إحصائياً، إلا أن ضعفه يشير إلى أن هناك عوامل أخرى أكبر تأثيراً على النمو الاقتصادي في سوريا، مثل الظروف الأمنية، الاستقرار السياسي، والعوامل الخارجية مثل العقوبات الاقتصادية. هذا يعني أن السياسات المالية، رغم أهميتها، قد لا تكون كافية وحدها لدفع عجلة النمو في اقتصاد معقد مثل الاقتصاد السوري.

بالتالي لم نتمكن من رفض الفرضية الثانية التي تحققت من أثر سياسات الانضباط المالي القائمة على الانفاق والإيراد العام على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية. وعليه فإن تطبيق سياسات الانضباط المالي يؤدي إلى استقرار اقتصادي

10. النتائج والتوصيات:

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أظهرت نتائج عند التحقق من مدى تطبيق سياسات الانضباط المالي في الجمهورية العربية السورية باستخدام الرصيد الأولي المعدل دورياً أن هنالك 13 حلقة انضباط مالي قد تم تنفيذها خلال الفترة الممتدة من عام 1990 ولغاية 2020، وذلك بناءً على المعيار الذي تم اعتماده والذي استخدم من قبل (Alesina & Ardagna; (2012; Alesina et al., (1998)، وهو: نقول إن هنالك حلقة انضباط مالي، في حال شهد الرصيد الأساسي المعدل دورياً $CAPB_t$ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً بمقدار 0,5 % على الأقل خلال سنة واحدة.

2. بينت النتائج المتعلقة بأثر سياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي، إلى وجود أثر إيجابي لسياسات الانضباط المالي على النمو الاقتصادي إلا أنه طفيف.

التوصيات:

1. توصي الدراسة بالعمل على تطوير إطار مؤسسي دائم يضمن استمرارية هذه السياسات بشكل منظم، من خلال إرساء قواعد مالية واضحة ترتبط بأهداف قابلة للقياس، مع تحسين كفاءة الإنفاق العام وزيادة شفافية الأداء المالي، بما يسهم في دعم مصداقية السياسات أمام الأطراف المحلية والدولية.

2. نوصي بتوجيه هذه السياسات نحو مكونات أكثر إنتاجية، كتحفيز الاستثمار الرأسمالي العام، وتحسين البنية التحتية، وضمان عدم المساس بالإنفاق الاجتماعي الضروري، بما يعزز الأثر المضاعف للإنفاق ويحول الانضباط المالي من هدف بحد ذاته إلى أداة داعمة للنمو المستدام.

المراجع:

1. حسين مهجر فرج و أ. د. عماد محمد علي عبد اللطيف (2018). دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 16(59): 32-77.
1. Alesina, A., Favero, C., & Giavazzi, F. (2019). **Austerity: When It Works And When It Doesn't**. Princeton University Press
2. AFONSO, C, RAULT (2015). **What Do We Really Know About Fiscal Sustainability In The EU? A Panel Data Diagnostic**. Rev World Econ. 22(151): 521-41.
3. Blanchard, D. Leitemo (2013). **Growth Forecast Errors And Fiscal Multipliers**. Am Econ Rev. 103(12):117-20.
4. Fatas, Antonio, And Larry Summers (2018), **The Permanent Effects of Fiscal Consolidation**. Journal Of International Economics, 112: 238-250
5. Giavazzi, F., & Pagano, M. (1990). **Can Severe Fiscal Contractions Be Expansionary? Tales Of Two Small European Countries**. NBER Macroeconomics Annual, 5:75-122
6. Alesina A, S. Ardagna (2010). **Large Changes in Fiscal Policy: Taxes Versus Spending**. Tax Policy Econ. 45(24): 35-68.
7. Alesina, S. Ardagna S (2013). **The Design Of Fiscal Adjustments**. Tax Policy Econ. 23 (27):19-68.
8. Kuncoro, H. (2021). **The Potential Growth Impact Of Fiscal Consolidations**. Economic Journal of Emerging Markets, 145-156.
9. Arizala, F., Gonzalez-Garcia, J., Tsangarides, C. G., & Yenice, M. (2021). **The Impact of Fiscal Consolidations On Growth In Sub-Saharan Africa**. Empirical Economics, 61(1):1-33.
10. Mulas-Granados, C. (2005), **Fiscal Adjustments And The Short-Term Trade-Off Between Economic Growth And Equality**, Hacienda Pública Española/Revista De Economía Pública, 172(1).
11. ALESINA, R. PEROTTI, (1997). **Fiscal Adjustments In OECD Countries**. Composition And Macroeconomic Effects. 12(44): 210-48.
12. Fatas, A., & Mihov, I. (2003). **The Case for Restricting Fiscal Policy Discretion**. The Quarterly Journal Of Economics, 118(4):1419-1447

13. Romer, C. D., & Romer, D. H. (2010). **The Macroeconomic Effects Of Tax Changes: Estimates Based on A New Measure of Fiscal Shocks**. American Economic Review, 100(3): 763–801.
14. R.J. Hodrick And E.C. Prescott (1997). **Postwar U.S. Business Cycles: An Empirical Investigation**. Journal Of Money, Credit, And Banking,
15. Barrell, R., Holland, D., & Hurst, I. (2012). **Fiscal Consolidation: Part 2. Fiscal Multipliers And Fiscal Consolidations**.
16. Barbiero, O., and Cournède, B. (2013). **New Econometric Estimates of Long–Term Growth Effects of Different Areas of Public Spending**.
17. Johansson, Å, C. Heady, J. Arnold, B. Brys And L. Vartia (2008), **Taxation And Economic Growth**”. OECD .Economics Department Working Papers, No. 620, OECD, Paris.
18. Cournède, B., Goujard, A., Pina, Á., & De Serres, A. (2013). **Choosing Fiscal Consolidation Instruments Compatible with Growth and Equity**.
19. Tanaka, H. (2003). **Fiscal Consolidation and Medium–Term Fiscal Planning in Japan**. OECD Journal on Budgeting, 3(2):105–137.
20. Bouis, R., Duval, R., & Murtin, F. (2011). **The Policy and Institutional Drivers of Economic Growth Across OECD and Non–OECD Economies: New Evidence From Growth Regressions**.
21. Zivot, A., And Andrews, D., (1992). **Further Evidence on the Great Crash, The Oil Price Shock, And The Unit Root Hypothesis**. Journal Of Business and Statistics, 10(3): 251–270.
22. Franzese, R. J. (2002). **The Positive Political Economy Of Public Debt: An Empirical Examination of the OECD Postwar Experience**. Available At SSRN 1084130.
23. Martinez–Vazquez, J., Boex, J. And Arze Del Granado, J. (2007), **Corruption, Fiscal Policy, And Fiscal Management**, In Martinez–Vazquez, J., Boex, J. And Arze Del Granado, J. (Eds), **Fighting Corruption In The Public Sector**, Emerald Group Publishing Limited, P 1
24. Brender, A., and Drazen, A. (2005). **Political Budget Cycles In New Versus Established Democracies**. Journal Of Monetary Economics, 52(7): 1271–1295.

أطروحة دكتوراه

1. R. DE RATO,. **Benefits Of Fiscal Consolidation**. Remarks To The Real Academia De Doctores, Barcelona, Spain; 2004.